الجنس والنوع : المفهوم والممارسة في التراث العربي

د/ ظافر بن مشبب بن محمد الكناني

ملخص البحث :

*جاءت فكرة هذا البحث التأصيلي لمصطلحي "الجنس والنوع" نظراً للاختلاف القائم في النقد العربي الحديث حول ترجمة مصطلح Theory of literary genres هل هي **(الأجناس أو الأنواع الأدبية)**.*

حيث نجد فريقاً من المهتمين بهذا الموضوع ارتضى الترجمة اللفظية لهذا المصطلح فترجمه إلى (الأنواع الأدبية).

و فريق آخر نظر إلى مضمون المصطلح الوافد واجتهد في وضع لفظ مناسب له ، يستمد مشروعيته من خصوصية الثقافة العربية ، ومن تراثها الزاخر فكان مصطلح (الأجناس الأدبية).

في هذا البحث نحاول رصد مصطلحي الجنس والنوع في التراث العربي ، والمضامين التي حملتها في الحقول المختلفة ، لعلنا من خلال هذا العرض أن نخلص إلى نتائج تسهم في بيان هذه المسألة وحسم الخلاف حولها.

مقدمـــة :

لعل من أسباب قلق المصطلح في الثقافة العربية أن معظم المصطلحات الحديثة مصطلحات وافدة وهذه القضية من الاتساع بحيث شكلت هاجسا لدى المتخصصين في المصطلح والترجمة .

ويكفي هنا أن نستشهد بكتاب "فقه الفلسفة: الفلسفة والترجمة" للدكتور طه عبد الرحمن ، الذي طرح فيه إشكالية العلاقة بين اللفظ والمضمون في صياغة المصطلح بتوسع، حيث يقول :((جرى التسليم بين أهل الفلسفة – لا سيما المتقدمين منهم – بأن الفلسفة لا تعلق لها باللفظ ، وإنما بالمعنى وحده ، لأن غرض الفيلسوف أن ينشئ الفكر ويخبر بالحقيقة ، على اعتبار أن الفكر هو جملة من المعاني المرتبطة فيما بينها ارتباطاً استدلالياً ، وأن الحقيقة هي حكم معنوي متعلق بعضه ببعض)) [١] . ثم يقول : ((لما كان الفكر نسقاً من المعاني المجردة فإن نقل هذا النسق المعنوي إلى الغير بواسطة الألفاظ لا يجعل لهذه الألفاظ تأثيراً في هذه المضامين المعنوية ، ولا يورثها تغييراً لوصفها التجريدي ، وإنما قصارى الألفاظ أن تنزل من هذه المعاني منزلة أصوات تبلغها إلى المسامع)) [٢].

وقد لفت الدكتور محمد عمارة الانتباه إلى هذه المسألة حين طالب بالتفريق بين المصطلح كلفظ وبين المصطلح كمضمون ، إذ رأى أن اللفظ يمكن أن يدل على أكثر من مضمون وبالتالي ((فلا مشاحة فيه)) ، أما المضمون ففيه كل المشاحة حيث يقول :((فنحن إذا نظرنا إلى أي مصطلح من المصطلحات باعتباره وعاء يوضع فيه مضمون من المضامين ... فسنجد صلاح وصلاحية الكثير من المصطلحات والألفاظ الاصطلاحية لأداء دور الأوعية ... وهنا ستكون حقاً وصدقاً أمام المعنى الدقيق والصادق لهذه العبارة ، عبارة ((أنه لا مشاحة في الألفاظ والمصطلحات)) أما إذا نحن نظرنا إلى الألفاظ والمصطلحات من زاوية المضامين التي توضع في أوعيتها ... فسنكون بحاجة وحاجة شديدة إلى ضبط معنى هذه العبارة وتقييد إطلاقها)) [٣].

لعل في هاتين الإشارتين ما يعطينا الحق في القول بأن المصطلح الوافد يجب أن يُعامل كمضمون لا لفظ ، وأن يتجه الاهتمام إلى التعبير الدقيق عن ذلك المضمون .

نخلص من هذا العرض الموجز إلى النتيجتين التاليتين :

١. بعض الألفاظ لها خصوصية مصطلحية فرضها استعمال تلك الألفاظ في علوم تراثية وفق معنى محدد دقيق، وبالتالي لا يمكننا أن نتجاهل هذه الخصوصية في وضعنا لمصطلح دال على مضمون جديد.
٢. المصطلح الوافد من ثقافة إلى أخرى يأخذ الحكم ذاته في أنه لا يلزم نقله بلفظه ، وإنما المهم المضمون ، أما اللفظ فلعله أن يوجد في الثقافة المستقبله لفظ أوفق لأداء ذلك المضمون .

انطلاقاً من الإحساس بأهمية هذه المسألة جاءت فكرة هذا البحث التأصيلي لمصطلحي "الجنس والنوع" نظراً للاختلاف القائم في النقد العربي الحديث حول ترجمة مصطلح **Theory of literary genres** هل هي (الأجناس أو الأنواع الأدبية).

حيث نجد فريقاً من المهتمين بهذا الموضوع ارتضى الترجمة اللفظية لهذا المصطلح فترجمه إلى (الأنواع الأدبية) [٤].

و فريق آخر نظر إلى مضمون المصطلح الوافد واجتهد في وضع لفظ مناسب له فكان مصطلح (الأجناس الأدبية) [٥].

في هذا البحث نحاول رصد مصطلحي الجنس والنوع في التراث العربي ، والمضامين التي حملتها في الحقول المختلفة ، ولعلنا من خلال هذا العرض أن نخلص إلى نتائج تتمم هذه المقدمة وتفي بالمراد منها.

الجنس والنوع في معاجم اللغة :

١) الجنس :

تكاد معاجم اللغة العربية تجمع على تعريف الجنس بأنه : الضرب من كل شيء . إذ يقول الخليل في العين ((الجنس : كل ضرب من الشيء)) [٦] ، ويقول ابن منظور ((الجنس : الضرب من كل شيء)) [٧] ، وفي الصحاح ((الجنس : الضرب من الشيء)) [٨] .

وكذلك جل معاجم اللغة العربية الباقية مثل القاموس المحيط ومقاييس اللغة ومختار الصحاح وغيرها ، تجعل من هذا التعريف لازمة تبدأ بها الحديث عن الجنس .

ولتوضيح هذا التعريف نجد ابن منظور يقول بعد العبارة السابقة : ((وهو من الناس ومن الطير ومن حدود النحو والعروض والأشياء جملة)) .

وبما أن التعريف المعجمي ارتكز على مفردة الضرب ؛ كان لزاماً علينا أن نعود إلى هذه المعاجم ونبحث في معنى مفردة (الضرب) لأن تحديدنا لمعناها تحديد لمعنى كلمة الجنس من طريق مختلف.

بالعودة إلى معجم العين نجده يعرِّف الضرب بأنه : ((النحو والصنف ، يُقال : هذا ضرب ذاك وضريب ذاك أي مثله)) [٩] ، وفي

لسان العرب : ((والضرب : الصنف من الأشياء ، ويُقال : هذا من ضرب ذلك أي من نحوه وصنفه)) [١٠] ، وفي تهذيب اللغة : ((الضرب : الصنف من الأشياء ، يُقال : هذا من ضرب ذلك أي من نحوه وجمعها ضروب)) [١١] .

ومن خلال النظر في المنقولات السابقة نجد أن كلمة الضرب تُحيل إلى كلمتي (الصنف والنحو) وبما أن الجنس هو الضرب من كل شيء ؛ فإنه يمكننا القول إن الجنس هو الصنف أو النحو من كل شيء .

وهنا يبرز السؤال مرةً أخرى تُرى ما المراد بالصنف والنحو ؟

في كتاب العين ((الصنف : طائفة من كل شيء ، فكل ضرب من الأشياء صنف على حدة)) [١٢] ، وفي لسان العرب ((الصنف والصنَّف : النوع والضرب من الشيء)) [١٣] ، وفي تهذيب اللغة ((الصنف : طائفة من كل شيء ، فكل ضرب من الأشياء صنف واحد على حدة)) [١٤] .

أما "النحو" فنجد في لسان العرب : ((وفي بعض كلام العرب : إنكم لتنظرون في نُحُوّ كثيرة أي في ضروب كثيرة من النحو شبهها بعتو)) [١٥].

من خلال استعراض النقول السابقة نجد أن الصنف يُشرح على أنه الضرب أو النوع ، والنحو على أنه الضرب ، وكنا سابقاً وقفنا على أن الجنس هو الضرب، والضرب هو الصنف أو النحو وهاهما الصنف والنحو يعودان ليعطيا معنى الضرب ، بناء على ما سبق يمكننا القول : إن الجنس والضرب والنحو و الصنف مترادفات يفضي بعضها إلى بعض ، وتعطي المدلول المعجمي ذاته .

٢) النوع :

من خلال استعراض معاجم اللغة لا نجد تعريف النوع يختلف عن تعريف الجنس في الظاهر ، وهذا ما نلاحظة من خلال النقولات التالية :

في معجم العين ((النوع و الأنواع: هي جماعة كل ضرب وصنف من الثياب والثمار والأشياء في الكلام)) [١٦] ، وفي لسان العرب ((النوع أخص من الجنس وهو أيضاً الضرب من الشيء ... قال الليث : النوع والأنواع جماعة وهو كل ضرب من الشيء وكل صنف من الثياب والثمار وغير ذلك)) [١٧] . وفي القاموس المحيط ((النوع كل ضرب من الشيء، وكل صنف من كل شيء ، وهو أخص من الجنس)) [١٨] ، إلى غير ذلك من معاجم اللغة التي تنقل ذات التعريف مع زيادة أو نقص لا تضيف شيئاً ذا بال إلى المعنى الأصلي للكلمة .

وبالتالي يمكننا القول إن النوع مرادف للضرب والصنف ، ومما يؤكد ما ذهبنا إليه نص لابن منظور يقول فيه : ((الصنف : النوع والضرب من الشيء)) [١٩]، وبما أنه مرادف للضرب والصنف ، والجنس مرادفٌ لهما من ناحية أخرى فهذا يعني أن الجنس والنوع مترادفان .

غير أن علماء اللغة يستبقون مثل هذا الاستنتاج المنطقي بعلتين تمنعانه :

الأولى : حكم عام لا يستند إلى دليل استقرائي ، و هو قولهم: ((النوع أخص من الجنس)) أو ((الجنس أعم من النوع)) كما نقلنا في نصوص سابقة ، وبالتالي فهم يفرضون على المتلقي تفريقاً يتخذ من الإجماع دليلاً عليه دون وجود شواهد من الاستعمال اللغوي على ذلك .

الثانية : وهذا ما نجده عند ابن منظور خاصة هي الإحالة إلى التفريق المنطقي إذ نجده يقول ناقلاً عن ابن سيدة : ((وله تحديد منطقي لا يليق بهذا المكان)) (٢٠) .

يبدو أن التحديد المنطقي هو ما اعتمد عليه علماء اللغة للتفريق بين الجنس والنوع ، ولم يكن لديهم أي تحديد آخر يمكن أن يفرّقوا من خلاله بين هذين اللفظين .

وقد طرح الدكتور عبد العزيز الشبيل تفريقاً لغوياً بناءً على استقرائه للمعاجم يقول فيه : ((يمكن أن نستلخص نتيجة أولى تتعلق بالدلالة العامة للفظي الجنس والنوع وتتمثل في ملاحظتين :

١. في شروح لفظة (جنس) إشارة إلى فكرة محورية تحوم حولها كل الدلالات ، هي فكرة التشابه أو التماثل ، ولعل هذه الفكرة تشير ضمنياً إلى مبدأ الثبات الذي يفرض الإطلاق والتعميم .
٢. أما شروح لفظة (نوع) فتدور حول فكرة الانحراف أو الاختلاف أو التنوع ، وهي فكرة توحي بمبدأ التحول والتغير المرتبط بمبدأ التعيين والتخصيص)) (٢١).

وهو تفريق يستنجد شبيل في تأكيده بالمجال الاصطلاحي من علم المنطق كما ذكر ((ولعل البحث في دلالة اللفظتين في مجال الاصطلاح كفيل بتدعيم هذا الاستنتاج الأول على ما فيه من اختزال)) (٢٢).

وبالتالي فهذا الاستنتاج افتراض لا تحكيه معاجم اللغة بقدر ما تحكيه كتب المنطق التي تتبنى في تعريفاتها للجنس والنوع هذا التفريق صراحة .

الجنس والنوع في علم المنطق :

الجنس :

تحضر تعريفات الجنس والنوع والعلاقة بينهما عادة في المدخل إلى علم المنطق ، حيث يستعرض علماء المنطق تعريفات الجنس والنوع ضمن قائمة من المفاهيم تضم بالإضافة إليهما : الفصل والعرض والخاصة والموضوع والمحمول ومصطلحات أخرى تعتبر بمثابة المقدمات التي لا غنى عنها للولوج لهذا العلم.

البداية مع تعريف الجنس عند الخوارزمي (ت ٣٨٧) في كتابه مفاتيح العلوم إذ نجده يُعرِّف الجنس بأنه: ((ما هو أعم من النوع، مثل الحي، فإنه أعم من الإنسان والفرس والحمار))(٢٣) ، هذا التعريف من أول التعريفات التي وصلت إلينا ونلاحظ هنا تكرر عبارة (أعم من النوع) والتي رأيناها تتكرر كثيراً في كتب المعاجم العربية كما عرضنا سابقاً ، وقد ذكرت

في حينه أن هذه العبارة مقتبسة من علم المنطق، وليس لها ما يبررها من الاستقراء اللغوي .

نلاحظ أيضا أن هذا التعريف ليس تعريفاً مستقلاً ، يحدد لنا ماهية الجنس في ذاته وإنما هو تعريف مبني على مصطلح النوع أي أن تعريف الجنس هنا لا يتحصل لنا إلا إذا عرَّفنا النوع ، على أن هذه الملاحظة لا تفقد التعريف أهميته كتعريف مبكر لمصطلح الجنس من ناحية، وأيضاً لعلاقته الظاهرة بالتعريفات المعجمية .

أما ابن سينا (ت٤٢٨) في كتابه (عيون الحكمة) فيُعرِّف الجنس بأنه : ((المقول على كثيرين مختلف الحقائق في جواب ما هو))[٢٤]. هذا التعريف بناه ابن سينا بناءً منطقياً إذ قام بتعريف (المقول في جواب ما هو) كمصطلح ، ثم عرَّف الجنس بناءً عليه.

لكن المشكلة التي تظهر لنا هنا ستكون في تعريف ((النوع)) إذ نرى ابن سينا يعرِّفه بأنه ((أخص كليين مقولين في جواب ما هو)) [٢٥] ، وهذا التعريف يعطي الدلالة المأخوذة من ((النوع أخص من الجنس)) وبالتالي فإن ابن سينا لم يطرح تعريفاً مستقلاً للنوع في مقابل طرحه لتعريف الجنس ، وسنؤجل البحث في هذه المسألة لحين الوصول لتعريف النوع .

ولابن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦) في كتابه ((التقريب لحد المنطق والمدخل إليه)) تعريف للجنس يقول فيه: ((اللفظ الجامع لنوعين من المخلوقات فصاعداً ، وليس يدل على شخص واحد بعينه كزيد وعمرو ، ولا على جماعة مختلفين بأشخاصهم فقط كقولك الناس أو قولك الإبل، أو كقولك القبيلة ، لكن على جماعة تختلف بأشخاصهم وأنواعهم كقولك (الحي) الذي يدل على الخيل والناس والملائكة والحي كل حي)) [٢٦] .

نلاحظ في هذا التعريف أنه مبني على ((النوع)) بل يمكن القول إن العبارة الأولى هي تكرار لتعريف الخوارزمي السابق ، ومدلولها يتطابق مع مدلول تعريف الخوارزمي ، الإضافة التي تميز بها هذا التعريف هي الاحترازات التي يفرِّق بها ابن حزم بين "الجنس" و"النوع" و"الشخص" ، وهي احترازات تحدد تعريف الجنس وتحصره.

أما الفيلسوف الآمدي (ت ٦٣١) فقد عرَّف الجنس بأنه : ((ذكر أعم كليين مقولين في جواب : ما هو ؟ كالحيوان بالنسبة للإنسان))[٢٧].

اعتمد الآمدي في هذا التعريف على مصطلح (الكلي) وهو مصطلح له تعريفه في علم المنطق إذ يعرِّفه الآمدي بأنه : ((عبارة عن معنىً متحدٍ صالح لأن يشترك فيه كثيرون ، كالإنسان والفرس وغيره)) [٢٨]. أي أن الجنس يتحدد بتحدد الكلي عنده ، وهذا مدخل يختلف عن المداخل التي اتبعها الفلاسفة سابقو الذكر.

أما الجرجاني (ت ٨١٦) في كتابه (التعريفات) فنراه يجمع عدة تعريفات للجنس في تعريفين فيقول: ((الجنس: اسم دال على كثيرين مختلفين بأنواع .

و كليٌ مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو من حيث هو كذلك فالكلي جنس. و قوله: مختلفين بالحقيقة، يخرج النوع ، والخاصة ، والفصل القريب . وقوله في جواب ما هو، يخرج الفصل البعيد والعرض العام))[٢٩].

هذان التعريفان للجرجاني مأخوذان من التعريفات السابقة ؛ فالتعريف الأول هو تكرار لتعريف ابن حزم ، والتعريف الثاني تكرار لتعريف الآمدي ، الإضافة هنا إلى تعريف مصطلح ((الجنس)) تكمن في الاحترازات المذكورة ففيها تدقيق تميز به عن سابقيه .

ويعرِّف الكفوي (ت ١٠٩٤) الجنس بأنه: ((لفظ يتناول كثيراً ، ولا تتم ماهيته بفرد من هذا الكثير ، كالجسم)) [٣٠].

ويعرِّفه التهانوي بأنه : ((المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو؟))[٣١].

نلاحظ أن تعريف الجنس عند الكفوي والتهانوي كمصطلح منطقي جاء كجزء من تعريف الجنس في حقول المعرفة الإسلامية كاللغة ، وأصول الفقه ، وإن كانا لا يضيفان جديداً إلى تعريف الجنس في علم المنطق .

نخلص من العرض التاريخي السابق إلى أن تعريف ((الجنس)) كان جزءاً مهماً من الدرس المنطقي حيث حظي بحضور ظاهر يؤكد الطبيعة العلمية لتناول هذا المصطلح ، والعناية الخاصة به ، وكل هذا يوقفنا على خصوصية تجعلنا نعيد النظر مرارا قبل تنزيل هذا المصطلح على علم جديد.

كذلك لاحظنا تنوع تعريفات الجنس عند علماء المنطق ، وقد أرجعنا سبب ذلك إلى اختلاف أساليب تفكير العلماء وتنوع نظراتهم وقراءاتهم للمنطق ، وهو تنوع أثرى تعريف الجنس وقدَّمه من زوايا متعددة.

ومما يرتبط بتعريف الجنس ما نراه من تقسيمات للجنس في كتب المنطق ، ذلك أن علماء المنطق عندما تعاملوا مع (الجنس) كمصطلح فرّعوا منه مصطلحات جزئية لها تعريفاتها ووظائفها في علم المنطق. وفيما يلي عرض موجز لهذه الأقسام يكشف عن هذا الجانب.

_ الواحد بالجنس وهو ما كان تحت كلي هو جنس له ، كما يقال على الإنسان والفرس في الحيوانية ، أي هما واحد في الجنس[٣٢] .

_ المجانسة : هي الاتحاد في الجنسية [٣٣].

جنس الأجناس : هو الذي لا جنس فوقه ولا يكون نوعاً أصلاً [٣٤]، ويسمى أيضاً الجنس العالي .

الجنس الخاص : ما يشتمل على كثيرين متفاوتين في أحكام الشرع ، كالإنسان [٣٥].

((الجنس العالي: هو الذي تحته جنس وليس فوقه جنس ، كالجوهر على القول بجنسيته.

الجنس السافل: هو الذي فوقه جنس وليس تحته جنس كالحيوان، لأن الذي تحته أنواع الأجناس .

الجنس المتوسط : هو الذي فوقه جنس ولا تحته جنس، كالجسم النامي.

الجـــنس المنفرد: هـــو الذي ليس فوقه جنـــس ولا تحته جنس ، قالـــوا : لم يوجد له مثال)) [٣٦].

وقد ذكر التهانوي مثالاً للجنس المفرد هو ((العقل)) إن قلنا إنه جنسٌ للعقول العشرة ، وليس الجوهر جنساً له[٣٧].

الجنس القريب : ويتحقق إذا كان الجواب عن الماهية ، وعن جميع مشاركاتها في ذلك الجنس واحداً ، كالحيوان بالنسبة للإنسان ، فإنه جواب عن الإنسان وعن جميع ما يشاركه في الحيوانية كالفرس والغنم والبقر ونحوها [٣٨].

الجنس البعيد : وذلك إذا كان الجواب عن الماهية، وعن جميع مشاركاتها في ذلك الجنس متعدداً ومثاله الجسم النامي بالنسبة للإنسان فإنه جواب عن الإنسان وعن بعض مشاركاته فيه كالنباتات [٣٩].

هذه أقسام الجنس ، وكما نرى فقد اجتهد علماء الكلام في تقسيمه وضبط تعريفه وهذا يدلنا على مدى الاهتمام الذي حظي به هذا المصطلح من ناحية ، وأيضاً يجعلنا أكثر حرصاً وتدقيقاً في استعمالنا لهذا المصطلح.

النـــوع :

يعرِّف الخوارزمي النوع بأنه : ((مثل الإنسان المطلق والحمار والفرس ، وهو يعم الأشخاص كزيد وعمرو ، وهذا الفرس ، وذاك الحمار، وهي تقع تحته، وهو كلي يعم الأشخاص)) [٤٠].

أما ابن سينا فيعرِّفه بأنه : ((أخص كليين مقولين في جواب ما هو)) [٤١] ، وهذا التعريف كتعريف الجنس عند ابن سينا مبني على مصطلح ((المقول في جواب ما هو)) ومصطلح ((الكلي)).

وعند ابن حزم النوع هو : ((ما نسمي به كل جماعة متفقة في حدِّها ، أو رسمها مختلفة بأشخاصها فقط)) [٤٢] ، وهذا التعريف يشابه إلى حدٍ كبير تعريف الخوارزمي من حيث كونه مبنياً على مصطلح (الأشخاص) بالدرجة الأولى .

ويعرِّف الآمدي النوع بأنه : ((عبارة عن ذكر أخص كليين مقولين في جواب : ما هو ، كالإنسان بالنسبة للحيوان. وربما قيل النوع على ما يُقال على كثيرين مختلفين بالعرض في جواب: ما هو ، كالإنسان بالنسبة إلى زيد وعمرو ونحوه)) [٤٣].

الإضافة في تعريف الآمدي تكمن في التعريف الثاني المبني على مصطلح (العرض)، صحيح أن هذا التعريف هو امتداد لتعريف الخوارزمي ثم ابن حزم إلا أن طرحه من خلال مصطلح العرض يعطيه خصوصية تميزه عما سبقه ، هذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى فإن الآمدي بتعريفه النوع بتعريفين يضع أيدينا على آلية معينة في التفكير في علم المنطق عند العرب ، وهي آلية لا تخضع لسلطة النقل بقدر تخضع لسلطة العقل .

ولا نجد عند الجرجاني في كتابه (التعريفات) [٤٤]، ولا عند الكفوي في (الكليات)[٤٥] شيئاً جديداً في تعريف النوع ،

فتعريفه عندهما هو تعريف الخوارزمي وابن حزم.

ويبقى لنا هنا أن نتحدث عن التقسيمات التي أُحدثت في النوع ، فقد قُسم إلى نوع حقيقي ونوع إضافي، كذلك هناك ((نوع الأنواع)) والمشاكلة والواحد بالنوع ... وسنحاول فيما يلي ضبط هذه المصطلحات .

مصطلح ((نوع الأنواع)) نجد إجماعاً على تعريفه بأنه ((ما لا نوع أخص منه ، كالإنسان والفرس والحمار ، التي لا يقع تحتها إلا الأشخاص)) (٤٦) وقد يفصل هذا التعريف تفصيلاً لا يخرج بمؤداه عن هذا التعريف كما نجد عند ابن حزم ((واتفقوا على أن سموا النوع الآخر نوع الأنواع ، وهو الذي قلنا فيه إن فيه الوقف ، وإنه لا يكون جنساً البتة ، وأنه لا نوع تحته)) (٤٧).

وهناك مصطلح آخر هو مصطلح ((الواحد بالنوع)) وقد انفرد به الآمدي إذ يقول : ((وأما الواحد بالنوع ، فقد يُقال على ما كان تحت كلي هو نوعٌ له ، كما يُقال على زيد وعمرو في الإنسانية أي هما واحد بالنوع)) (٤٨).

كذلك نجد عنده مصطلح (المشاكلة) ويعني به (الاتحاد في النوعية)) (٤٩).

ومن المصطلحات أيضاً :

النوع الإضافي: هو ماهية يقال عليها وعلى غيرها: الجنس قولاً أولياً، أي بلا واسطة كالإنسان بالقياس إلى الحيوان (٥٠) .

النوع الحقيقي : هو كل مقول على واحد أو على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو؟(٥١).

العلاقة بين الجنس والنوع في علم المنطق :

في علم المنطق عدد من المصطلحات تؤسس للعلاقة بين الجنس والنوع من أكثر من ناحية ، لذلك سيكون العمل في هذه الجزئية مكوناً من عدة نقاط أولها حصر المصطلحات المحددة لعلاقة الجنس بالنوع ، ثم ارتباط هذه المصطلحات بكلٍ من الجنس والنوع ، ثم ضبطها للعلاقة بينهما .

ونبدأ بحصر هذه المصطلحات و أوّلها مصطلح ((الفصل)) :

إذ يعرِّفه الخوارزمي بأنه :((ما يتميز به النوع عن الآخر بذاته)) (٥٢)، أما ابن حزم فيقول في تعريفه هو :((الذي تتميز به الأنواع بعضها عن بعض تحت جنس واحد)) (٥٣) ، ويعرِّفه الآمدي بأنه : ((ما يُقال على كلي واحد قولاً ذاتياً، كالناطق بالنسبة إلى الإنسان)) (٥٤)، وعند ابن سينا هو : ((المقول على كلي في جواب ما هو)) (٥٥) .

من خلال استعراض التعريفات السابقة تظهر لنا طبيعة العلاقة بين مصطلحي الجنس والنوع خاصة تعريف ابن حزم الذي كان مباشراً في جعل النوع فرعاً عن الجنس وتالياً له. كذلك تؤكد هذه التعريفات على أن الفصل مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنوع ، بل هو منبثق عن النوع وجزء منه . وبتعبير آخر لولا النوع ما كان الفصل.

المصطلح الثاني الذي نعرِّفه هنا هو مصطلح ((الخاصة)) :

إذ يعرِّفه الخوارزمي بأنه: ((عرض يخص به نوع واحد دائماً مثل الضحك في الإنسان والنهاق في الحمار ...)) [٥٦]، وعند الآمدي هو :(ما يُقال على كلي واحد قولاً عرضياً كالكاتب بالنسبة إلى الإنسان)) [٥٧] ،وعند ابن سينا هو : ((كلية عرضية مقولة على نوع واحد)) [٥٨] .

يتضح لنا من التعريفات السابقة أن ((الخاصة)) مصطلح متعلق بالنوع وحضوره مرتبط به ارتباطاً كلياً وهو في هذا يتطابق مع الفصل .

أما وجه الاختلاف بينهما فيكمن في أن ((الخاصة)) ليس مكوناً من مكونات النوع بمعنى أنه يمكن أن يتحقق النوع دون وجود الخاصة ، وهو ما لا يمكن أن يكون بالنسبة للفصل الذي يُعد لازماً من لوازم النوع .

ثالث المصطلحات مصطلح ((العرض العام)) :

عند الخوارزمي هو :((هو ما يتميز به الشيء عن الشيء لا في ذاته كالبياض والسواد والحرارة والبرودة ونحو ذلك)) [٥٩]. ويعرِّفه ابن سينا بأنه : ((كلي عرضي يُقال على أنواع كثيرة)) [٦٠]، ويعرفه الآمدي بأنه: ((ما يُقال على كثيرين مختلفين بالحقائق قولاً غير ذاتي كالأسود والأبيض بالنسبة إلى الإنسان والفرس)) [٦١] .

هذه بإيجاز تعريفات تناولت ثلاثة مصطلحات سنرى كيف أنها تحدد العلاقة بين الجنس والنوع وتعمل جنباً إلى جنب مع الجنس ومع النوع في تكوين مصطلحات جديدة في علم المنطق.

وفي هذا الصدد سنبحث ارتباط هذه المصطلحات بالجنس والنوع كلاً على حدة .

ولتكن البداية مع الجنس حيث يقول الخوارزمي بعد تعريفه للفصل : ((ومن الجنس والفصل يؤخذ الحد ، مثال ذلك: حد الإنسان أنه حيوان ناطق ، فقولك : حيوان ، هو الجنس ، وقولك : ناطق ، هو الفصل)) [٦٢] .

ويفصّل ابن سينا الحديث في مكونات "الحد" والمواصفات التي يحسن أن تشتمل عليها هذه المكونات، فمن ناحية الجنس يؤكد ابن سينا على ألا يُستعمل في تعريف الحد إلا "الجنس القريب"، و يرى أن يؤتى بعد ذلك بجميع الفصول ليكون الحد على غاية من الوضوح والضبط. يقول : ((لهذا اشترط في التحديد وضع الجنس الأقرب ليتضمن جميع الذاتيات المشترك فيها ثم أمر بإتباعه جميع الفصول))[٦٣].

ويعرِّف الغزالي "الحد" فيذهب إلى ما ذهب إليه ابن سينا إذ يقول : ((ومادة الحد الأجناس والأنواع والفصول ... وأما صورته وهيئته فهو أن يراعي فيه إيراد الجنس الأقرب ويردف بالفصول الذاتية كلها فلا يترك منها شيء))[٦٤].

مصطلح آخر يقوم أيضاً على العلاقة بين مصطلحي الجنس والخاصة ذلكم هو مصطلح ((الرسم)) وهو أنواع منه التام والناقص .

في تعريف الرسم التام يقول الرازي : ((هو ما تركب من الجنس القريب والخاصة ،

كالحيوان الضاحك للإنسان يسمى (بالرسم) لاشتماله على (الخاصة) التي هي رسم الشيء وأثره ، (والتام) لموافقته للحد التام في إيراد الجنس القريب وتقييده بالأمر المختص)) [٦٥] .

أما الرسم الناقص فهو : ((ما تركب من الجنس البعيد والخاصة ، كالجسم النامي الضحك أو الجسم الضاحك ، أو الجوهر الضاحك للإنسان))[٦٦] .

يصل الحديث الآن إلى علاقة الفصل والخاصة والجنس والعرض بالنوع . إذا عدنا إلى تعريفات الفصل والخاصة والعرض الواردة آنفاً وجدنا النوع حاضراً فيها ، وهي بمثابة الخصائص الضابطة للنوع .

فالفصل هو ما يتميز به النوع عن الآخر بذاته .

والخاصة عرض يخص به نوع واحد دائماً .

والعرض ما يتميز به الشيء عن الشيء لا في ذاته .

إذاً فهذه المصطلحات وبالذات الفصل والخاصة إنما جاءت لتحديد النوع وضبطه ، والفرق بينهما أن الفصل مكوّن من مكونات النوع أما الخاصة فعرض لا مكوِّن .

مما سبق نصل إلى الخلاصة التالية : الجنس ما جمع نوعين فأكثر تحته ، وبالتالي فهو أعم من النوع على المستوى المنطقي .

ولا يقف البحث المنطقي عند هذه النتيجة وإنما يذهب إلى ما هو أبعد حيث يشير إلى نقطة مهمة مؤداها أن الجنس قد يكون نوعاً ، والعكس صحيح وذلك راجع إلى علاقة كلٍ منهما بما فوقه وما تحته .

يقول الخوارزمي : ((وكل نوع هو بين نوع الأنواع وجنس الأجناس قد يكون نوعاً بالإضافة إلى ما هو أعم منه ، وجنساً بالإضافة إلى ما هو أخص منه كالحي والجسم)) [٦٧] .

ويقول ابن حزم : ((فاستبان ولله الحمد أن الجنس ينقسم قسمين : جنس لا يكون نوعاً وهو المبدأ أعني الجوهر ، وجنس قد يكون نوعاً .

فاستبان أن النوع ينقسم قسمين : نوع لا يكون جنساً وهو الذي فيه الوقف في القسمة [٦٨] كأشخاص الناس أو الخيل ، ونوع قد يكون جنساً وهو في ثلاثة أقسام : القسم الواحد جنس محظ ، والقسم الثاني نوع محظ ، والقسم الثالث جنس من وجه ونوع من وجه آخر ، فهو جنس لما تحته لأنه معموم به ... نوع لما فوقه من الأجناس)) [٦٩].

ومن هنا نرى مدى التداخل الشديد بين مصطلحي الجنس والنوع في علم المنطق ، وهو تداخل يؤكد عمق البحث في هذين المفهومين في التراث ال .عربي ، والمحاذير التي تقف دون الاستعمال المتسرِّع لهذه المفاهيم .

أصول الفقه :

((فلما انقرض السلف وذهب الصدر الأول وانقلبت العلوم كلها صناعة كما قررنا من قبل احتاج الفقهاء والمجتهدون إلى تحصيل هذه القوانين والقواعد لاستفادة الأحكام من الأدلة فكتبوها فناً قائماً برأسه سموه ((أصول الفقه))[٧٠].

بهذه المقدمة يفتتح ابن خلدون حديثه عن نشأة أصول الفقه في التراث الإسلامي ثم يثني بالتفريق بين منهجين رئيسيين في طرح هذا العلم هما :

- المنهج الحنفي .
- المنهج الكلامي

أما المنهج الحنفي فيقول عنه : ((ثم كتب فقهاء الحنفية فيه ، وحققوا تلك القواعد وأوسعوا القول فيها ، وكتب المتكلمون أيضاً كذلك إلا أن كتابة الفقهاء فيها أمس بالفقه وأليق بالفروع لكثرة الأمثلة منها والشواهد وبناء المسائل فيها على النكت الفقهية)) [٧١] .

وعن منهج المتكلمين يقول : ((والمتكلمون يجردون صور تلك المسائل على الفقه ، ويميلون إلى الاستدلال العقلي ما أمكن لأنه غالب فنونهم، ومقتضى طريقتهم)) [٧٢] .

بناء على هذا التقسيم ستكون دراستنا لمفهومي الجنس والنوع في أصول الفقه.

- أصول الفقه الكلامية:

لا نجد إضافة فيها على ما سبق إيراده في عرضنا لمفهومي الجنس والنوع في علم المنطق، بل نجد الفقهاء المتبعين لهذا المنهج يعترفون صراحة بالاقتباس من علم المنطق كما نقل ذلك ابن خلدون في مقدمته حيث ذكر اعتناء الفقهاء بأصول الفقه المأخوذة من علم المنطق ، وضرب أمثلة عدة لهذه العناية منها المستصفى ، والبرهان ، والعهد ، والمعتمد ، والمحصول ، والأحكام وهي من أشهر كتب أصول الفقه [٧٣] .

لذلك أكتفي بما سبق عرضه في المبحث السابق عن هذه الجزئية وسأعرض لبعض تعريفات الفقهاء المتبعين لهذا المنهج في الحديث عن تطبيق هذه المفاهيم لاحقاً .

- أصول الفقه الحنفية :

الجنس : يختلف تعريف الجنس في أصول الفقه الحنفية اختلافاً جذرياً عنه في علم المنطق ، فلئن كان يعني في علم المنطق : المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو ، فإن تعريفه عند الحنفية مختلف ، وفيما يلي بيان ذلك :

جاء في نور الأنوار : ((والجنس عندهم عبارة عن كلي مقول على كثيرين مختلفين بالأعراض دون الحقائق كما ذهب المنطقيون))[٧٤] .

ثم يقول : (فرب نوع عند المنطقيين جنس عند الفقهاء كما يظهر من الأمثلة التي ذكرها))[٧٥]

وهذه الأمثلة هي الإنسان والرجل وزيد ، فالإنسان عنده جنس ، والرجل نوع ، وزيد نوع النوع . وهذا يختلف عما رأيناه في المنطق ؛ إذ يعتبر الإنسان نوعاً ، والرجل نوع نوع ، وزيد شخص .

وهذا التعريف الأصولي للجنس نجده أيضاً في كتاب قواعد الفقه إذ يعرِّف الجنس بأنه : ((كليٌ مقول على كثيرين مختلفين بالأعراض)) [٧٦].

الملفت هنا أن المؤلف يفرِّق في تعريف الجنس بين ثلاثة حقول : حقل أصولي وهو السالف الذكر ، وحقل منطقي لا إضافة فيه ،

وحقل فقهي يعرِّف الجنس من خلاله بقوله : ((وعند الفقهاء ما لا يكون بين أفراده تفاوت فاحش بالنسبة إلى الغرض)) (٧٧).

وعند التمعن في التعريفين لا نجد اختلافاً بينهما فالأساس في كلا التعريفين هو أن الاختلاف في الأعراض دون الحقائق سـواء كان الاختلاف واسعاً أو محدوداً فإنه يظل في نطاق العرض دون الحقيقة .

وينقل التهانوي عن البرجندي تعريفاً يتحرك في المسار ذاته إذ يقول : ((وفي بعض كتب الأصول الجنس عند الفقهاء كلي مقول على أفراد مختلفة من حيث المقاصد والأحكام)) (٧٨).

وفي البحر الرائق نجد تعريف الجنس يأخذ صوراً ثلاثاً : الأولى لأبي يوسف الذي يعرِّفه بأنه : ((المقول على كثيرين مختلفي الأحكام كإنسان)) (٧٩) ، والثانية لمحمد بن الحسن الذي يعرِّفه بأنه : ((المقول على الكثيرين المختلفين بالمقاصد)) (٨٠) ، والثالثة عند أبي حنيفة : ((المقول على متحدي الصورة والمعنى)) (٨١).

وواضح من هذه التعريفات الثلاثة أنها متفقة على جوهر تعريف الجنس فهم مجمعون على اتفاقه في الحقيقة ، ثم يختلفون في التعبير عن ما يميزه عن النوع بين الحكم والمقصد ، وحقيقة الأمر أنه اختلاف شكلي لا يؤثر في وضوح التعريفات وتطابقها مع سابقتها .

وفي التقرير والتحبير يذكر أن اندراج الأجناس تحت الأنواع مصطلح أصولي مسلَّم به(٨٢) .

نخلص من هذا كله إلى أن تعريف الجنس في الأصول هو تعريف مبني على اختلاف في الأعراض دون الحقائق .

النوع : يعرفه الأصوليون تعريفاً يختلف أيضاً عن تعريف المنطق ، ففي نور الأنوار هو كلي مقول على كثيرين متفقين بالأعراض دون الحقائق (٨٣)، وفي قواعد الفقه هو كلي مقول على كثيرين متفقين بالأعـراض دون الحقائق(٨٤) ، وفي البحر الرائق هو المقول على كثيرين متفقين بالأحكام كرجل (٨٥) .

ومن ذلك يتضح لنا أن النوع يكون متفقاً في العرض مختلفاً في الحقيقة ، وهذا عكس ما عليه الجنس تماماً ، وهو بلا شك أعم من الجنس على أساس هذا التعريف إذ إن الاختلاف في الحقائق أعلى من الاختلاف في الأعراض .

الجنس والنوع في التطبيق الفقهي :

بما أن الأصوليين الأحناف أوردوا تعريفات مختلفة للجنس والنوع عما هما عليه عند الفقهاء المنطقيين فإن التطبيق على المسائل الفقهية جاء متبنياً لهذه الاختلافات ، مؤكداً لها ، وفيما يلي نستعرض بعضاً من مظاهر هذا الاختلاف وهي تكشف في داخلها أيضاً عن جليل أمر هذين المصطلحين في فقه العبادات والمعاملات على ما سنرى بمشيئة الله .

ولتكن البداية مع ابن قدامة في كتابه المغني الذي عرَّف مصطلحي النوع والجنس ثم طبق هذين المصطلحين على مسائل فقهية ، يقول(٨٦): ((الجنس هو الشامل لأشياء مختلفة بأنواعها ، والنوع الشامل لأشياء مختلفة بأشخاصها ، وقد

يكون النوع جنساً بالنسبة إلى ما تحته نوعاً بالنسبة إلى ما فوقه)) .

وابن قدامة يعتمد التعريفات المنطقية هنا ، وعلى هذا فإن مصطلحي الجنس والنوع عنده يتخذان صفة منطقية ، وكذلك "الدور" الذي ذكر لزومه بين الجنس والنوع هو فكرة منطقية في أصلها .

وتأسيساً على هذا الضبط يطرح ابن قدامة مسائل فقهية يُبنى تصورها على استعمال الجنس والنوع بمفهوميهما المنطقيين ، يقول : ((ولا خلاف بين أهل العلم في غير الحبوب والثمار أنه لا يُضَم جنس لآخـــر في تكميل النصاب ؛ فالماشية ثلاثة أجناس : الإبل والبقر والغنم ، لا يضم جنس منها إلى آخر ... ولا خلاف بينهم في أن أنواع الأجناس يضم بعضها إلى بعض في إكمال النصاب)) (٨٧).

وفي كشَّاف القناع الذي يتبنى التعريف السابق عند ابن قدامة ما نصه : ((وتضم أنواع الجنس من حبوب أو ثمار من عام واحد بعضها إلى بعض في تكميل النصاب كأنواع الماشية و النقدين فالسلت نوع من الشعير فيضم إليه ، والعلس نوع من الحنطة فيضم إليها ، وكذا سائر أنواع جنس ، ولا يضم جنس إلى آخر كبرٍّ إلى شعير أو دخن أو ذرة أو عدس أو نحوه ؛ لأنها أجناس يجوز التفاضل فيها فلم يُضم بعضها إلى بعض كأجناس الثمار أو أجناس الماشية ، ولا يصح القياس على ضم العلس إلى الحنطة لأنه نوع منها)) (٨٨) .

والشواهد الدالة على أهمية مفهومي الجنس والنوع في الدرس الفقهي أكثر من أن يحصيها هذا البحث ، ونكتفي بما سبق من أمثلة لنصل إلى النتائج التالية :

١- في المغني وكشَّاف القناع نجد نموذجين لكتب الفقه التي اعتمدت التعريف المنطقي لمصطلحي الجنس والنوع .

٢- تأسس على مصطلحي الجنس والنوع فتاوى فقهية في غاية الأهمية تتعلق بالركن الثالث من أركان الإسلام (الزكاة) على نحو ما رأينا . فكون هذا الحيوان جنس يعطيه حكماً وكونه نوعاً يعطيه حكماً آخر ، وكون هذا الحَبَّ جنساً يعطيه حكماً وكونه نوعاً يعطيه حكماً آخر ، وهكذا في مسائل متنوعة طرحتها كتب الفقه ، وبالتالي فتحديد مصطلحي الجنس والنوع اتخذ قيمة دينية جعلت من تحديده ضرورة لا يمكن التهاون فيها .

الجنس والنوع في النحو العربي :

الجـــنس :

يستعـــمل مفهوم الجنس في النحو في عدة موضوعات (علم الجنس، لام الجنس، اسم الجنس) .

ويعرف اسم الجنس بأنه:((الاسم الموضوع لذلك المعنى الذهني المجرد ليدل عليه من غير تذكر – في الغالي – لفرد من أفراده الخارجية ، ولا استحضار لصورته في دائرة الذهن ، ومن غير ربط – في الغالب – بين اللفظ ومدلوله الحقيقي)) (٨٩).

يبدو من هذا التعريف أن الجنس هو المعنى الذهني المجرد أي هو (الماهية) كما ينقل التهانوي عن أهل العربية [٩٠].

ولتوضيح هذا التعريف يضرب حسن عباس لنا المثل التالي وانقله مع طوله لأهميته في توضيح هذا المصطلح : ((إن كلمة مثل كلمة ((حديد)) تدل على معنى خاص مدلوله هو : تلك المادة المعدنية المعروفة ، وذلك العنصر المفهوم لنا ، فمن أين جاء لنا فهمه ؟ وكيف وصل العقل إلى انتزاع المعنى وإقراره في باطنه ؟

رأينا قطعة من الحديد لأول مرة ثم رأينا قطعة أخرى بعد ذلك ثم ثالثة فرابعة فخامسة ولم نكن نعرف الحديد ولا اسمه ، ثم استعملنا تلك القطع في شؤوننا وعرفنا بالاستعمال المتكرر بعض خواصها الأساسية ... ونشعر بحاجة إلى اسم نسمي به هذا الصنف .

فإذا رأينا بعد ذلك قطعة من جنس آخر (أي : من صنف آخر) كالذهب ولم نكن استعملناه في شؤوننا وعرفنا بالاستعمال بعض خواصها الذاتية فلا شك أننا سنحتاج إلى اسم يميز هذا الجنس من سابقه ، بحيث إذا سمعنا الاسم ندرك منه المراد ونتصور معناه تصوراً عقلياً من غير حاجة إلى رؤية تلك القطع والنماذج ، فوضعنا للجنس الأول اسماً هو ((الحديد)) ووضعنا للجنس الثـــاني اسماً يخـــالفه هـــو ((الذهب)) ... وصرنا بعد ذلك نسمع كلمة ((الذهب)) أو ((الحديد)) ندرك المراد منها إدراكاً عقلياً بحتاً فيقفز إلى ذهننا مباشرة مدلولها الخاص من غير ربط – في الغالب – بينها وبين شيء آخر من عنصرها ومادتها أو من غيرها . وهذا الفهم العقلي المحض هو ما يعبر عنه بأنه ((إدراك الماهية المجردة)) ...)) [٩١].

يظهر لنا من خلال العرض السابق أن مفهوم الجنس عند النحاة هو مفهوم مجرد عقلي لا وجود له في الواقع وكل ما في الواقع هو أفراد منه لا تمثل حقيقته.

وهذا المعنى يذكرنا بالمعنى المنطقي للجنس الذي هو إجابة عن الماهية ، وبالتالي يمكننا القول إن النحاة يتبنون التعريف المنطقي للجنس مع تفصيلهم فيه ، وهو تفصيل يقتضيه عملهم على المستوى اللغوي وكثرة التفريعات فيه وتنوع الاستعمالات [٩٢] .

فاسم الجنس السالف الذكر مثلاً له أنواع ثلاثة :

١- اسم الجنس الجمعي : وهو ما دل على ثلاثة أفراد فأكثر مثل ((الكلم)) الذي يدل على ثلاث كلمات فأكثر [٩٣] .

٢- اسم الجنس الإفرادي وهو الذي يصدق على القليل والكثير من الماهية من غير اعتبار للقلة أو الكثرة مثل (هواء ، ضوء ، ضوء ، دم ، ماء) [٩٤] .

٣- اسم الجنس الآحادي وهو الذي يدل على الماهية ممثلة في فرد غير معين من أفرادها ولا يمكن تصورها في العقل إلا بتخيل ذلك الفرد غير المعين ، مثل أسامة للأسد [٩٥] .

من خلال العرض السابق يمكننا أن نتوصل إلى خلاصة مفادها أن مصطلح ((الجنس)) عند النحاة هو ذات المصطلح المستعمل في علم المنطق إلا أن كون النحو علم تطبيقي عملي اقتضى وجود تفريعات وتفصيلات في تصور هذا المصطلح وإعماله لذلك رأينا النحاة يشتقون مصطلحات متنوعة من مصطلح الجنس هي في حقيقتها كلها جني إلا أنها تدل على استعمالات لغوية متنوعة لهذا الجنس .

النـــوع :

لا يـــفرد النحاة (النوع) كمفهوم بدراسة تفـــصيلية كتلك التي رأيناها في الحديث عن الجنس ، وإنما يستعملونه مباشرة بمعناه المنطقي كما نرى في النص التالي لابن هشام : ((والقول جنس لاختصاصه بالمستعمل ، واستعمال الأجناس البعيدة في الحدود معيب عند أهل النظر .

ص : وهي اسم وفعل وحرف .

ش : لما ذكرت حد الكلمة بينت أنها جنس تحته ثلاثة أنواع الاسم والفعل والحرف)) [٩٦].

واضح من هذا النص أن ابن هشام يستخدم مفهومي الجنس والنوع هنا بمعناهما المنطقي بل ويشير هو إلى ذلك بقوله ((عند أهل النظر)) .

خلاصة القول أن الحقل النحوي استعمل الجنس والنوع بمعناهما المنطقي إلا أنه فَصَّل في مفهوم الجنس واستنبط منه أكثر من مصطلح فرعي ، بمعنى أن (الجنس) ظل له المعنى الجوهري ذاته مع تنوع دلالاته الاستعمالية على المستوى التطبيقي .

الجنس والنوع في الأدب العربي :

يبدو أنه لا توجد دراسات تنظيرية خاصة بمفهومي الجنس والنوع في الأدب العربي حيث نلاحظ أن حضور هذين المصطلحين سيكون في عامته تطبيقيا .

وفيما يلي بعض النصوص التي توثق هذا الحضور ، جاء في خزانة الأدب لابن حجة الحموي: ((والجناس مصدر جانس ، ومنهم من يقول التجانس التفاعل من الجنس أيضاً لأنه مصدر تجانس الشيئان إذا دخلا في جنس واحد ، ولما انقسم أقساماً كثيرة وتنوع أنواعاً عديدة تنزل منزلة الجنس الذي يصدق على كل واحد من أنواعه فهو حينئذ جنس وأنواعه التام والمحرف والمصحف والملفق وهلم جرا ، كما أن البديع جنس وأنواعه الجناس واللف والنشر)) [٩٧].

وله أيضا : ((وظريف هنا قول الشيخ بدر الدين البشتكي وإن لم يكن فيه تورية فقد صرح باسم النوع من جنس الغزل)) [٩٨]، ((فإن التكلف بتسمية النوع مورى به من جنس المديح يثقل كاحل كل فحل ، وقد حبست عنان القلم عن الاستطراد إلى وصف هذا)) [٩٩]، ((والمجاز جنس يشتمل على أنواع كثيرة كالاستعارة والمبالغة والإرداف)) [١٠٠].

يبدو لنا بوضوح من خلال هذه الاقتباسات غلبة الاصطلاح المنطقي على التعامل مع

مفهومي الجنس والنوع ، لذلك نرى المؤلف يؤصل لمصطلح الجناس تأصيلاً منطقياً ، كما تؤكد النصوص السابقة أن حضور الجنس والنوع كمفهومين في كتب الأدب يكون غالباً عند الحديث عن المسائل البلاغية .

الإضافة المميزة التي نراها هنا هي جعل الغرض الشعري جنساً بضمه أنواعاً فالغزل جنس له أنواع والمديح جنس له أنواع .

مثال آخر على توظيف هذين المفهومين نجده لدى حازم القرطاجني حيث يقول ((فقد تبين بهذا أن أغراض الشعر أجناس وأنواع تحتها أنواع ، فأما الأجناس الأُول فالارتياح والاكتراث وما تركب منهما ... والأنواع التي تحت هذه الأجناس هي : الاستغراب والاعتبار والرضى والغضب والنزاع والنزوع والخوف والرجاء ، والأنواع الأُخر التي تحت تلك الأنواع هي المديح والنسيب والرثاء...)) (١٠١).

في هذا النص نرى تطبيقاً مباشراً لمفهومي الجنس والنوع على أغراض الشعر كما يراه حازم ، وربما يكون هذا التطبيق الصريح فريداً من نوعه في مباشرته ووضوحه ؛ لذلك يجدر بنا أن نفيد منه في تكوين المصطلح وتبويبه ، وهذا ما سيكون الحديث عنه في الخاتمة .

نخلص من هذا العرض إلى نتيجة مفادها أن مفهومي الجنس والنوع استعملا في كتب الأدب بمعناهما المنطقيان كما رأينا في تصور أغراض الشعر وتقسيمها إلى أجناس و أنواع . وكان التطبيق السمة الغالبة على استعمال هذين المفهومين.

الخاتمة :

نخلص من هذا البحث إلى النتائج التالية :

أولاً : يبدو أن الجنس والنوع كانا مترادفين في المعنى القاعدي لهما ، مما يدل على ذلك أن معجم العين وهو أول معجم في اللغة العربية لا يرد فيه ذكر لكون الجنس أعم من النوع ، وإنما يرد هذا بعد الخليل في كتب المعاجم ، وكأنها قد نقلت هذا المعنى عن كتب المنطق ، ومما يؤكد ذلك نص ابن منظور الذي قال فيه : ((وله – أي النوع – تحديد منطقي لا يليق بهذا المكان)) .

لكن بما أن معاجم اللغة قد أجمعت بعد الخليل على التأكيد على أن الجنس أعم من النوع فإننا نسلِّم بهذا التعريف المعجمي المبني على إجماع علماء المعاجم ؛ وإن لم نر منهم من يستدل على ذلك بشواهد عربية صريحة .

ثانياً : المعنى المنطقي لهذين المصطلحين هو الذي ساد الثقافة العربية بفروعها المختلفة في اللغة والنحو والأدب ، كما ظهر ذلك بوضوح في أصول الفقه في المذاهب الثلاثة بخلاف أبي حنيفة الذي يمثل تصوره للنوع خصوصية تميز تصوره لأصول الفقه وطرحه لها .

ثالثاً : يبقى تلقي الثقافة العربية بحقولها المختلفة للمفهوم المنطقي بهذا القبول الكبير علامة استفهام لم أجد لها جواباً ، وأتساءل هنا ألم يكن لدى المثقف العربي في الحقول المختلفة ما يشفع له أن يطرح تصوراً مستقلاً لهذين

المفهومين ؟ ولماذا لم يهتم بطرح الأحناف المختلف في تصوره وطرحه ؟

رابعاً : بالنسبة لتسمية الأجناس أو الأنواع الأدبية وأيهما أصح أحسب أن الاختلاف هنا يمكن أن يحل إذا وعينا أن (الجنس والنوع) في الاستعمال العربي مفهومان يعملان ضمن جهاز شامل يضم إليهما مصطلحات أخرى كالصنف والحد... الخ ، وبالتالي فإن استعمال أي منهما مرتبط بوعينا بالشيء المراد تجنيسه أو تنويعه هل يحتمل أن يكون تطبيقاً وافياً لهذا الجهاز المنطقي أم لا ؟ وإذا كان يحتمل هذا التطبيق فأين سيكون الجنس وأين سيكون النوع، و هذا يقتضي السؤال : هل يمكن إطلاق مصطلح أجناس أو أنواع دون النظر إلى الجهاز المنطقي الذي يحتويهما ؟

من ناحية أخرى يمكننا أن نتخذ من نص حازم الذي ورد آنفاً نموذجاً نحتذيه في وضع مصطلح مبني على أساس من التراث العربي حيث يمكن القول أن "الشعر والنثر " جنسان وما يتولد من كلٍ منهما أنواع تنضوي تحتهما ، ويجدر بنا هنا أن ننبه على أن هذا الاختيار يتجاوب مع ما نص عليه بعض الدارسين الغربيين في دراستهم للأجناس الأدبية على نحو ما نجد عند جون كوهن الذي يقول ((هناك حقيقة مبدئية ينبغي في رأينا الانطلاق منها هي وجود قسمين هما النثر والشعر ، وإلى أحدهما بالضرورة ينتمي أي نص مكتوب في اللغة))[١٠٢].

الهوامـش

١. طه عبد الرحمن (فقه الفلسفة (١) الفلسفة والترجمة، بيروت، المركز الثقافي العربي، ط١ ، ١٩٩٥ م) : ٧٣ .

٢. المصدر السابق : ٧٣ .

٣. إشكالية التحيز(رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد) (القاهرة ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، سلسلة المنهجية الإسلامية (٩) ، ط٣ ، ١٤١٨ هـ : ٢٥ .

٤. على سبيل المثال:

- رشيد يحياوي، مقدمات في نظرية الأنواع الأدبية. الدار البيضاء، أفريقيا الشرق ط٢، ١٩٩٤م.
- موسى محمد خير الشيخ ، معايير التمييز بين الأنواع الأدبية في النقد العربي. حوليات الجامعة التونسية عدد ٤٠، ١٩٩٦م.
- شفيق البقاعي، الأنواع الأدبية: مذاهب ومدارس، القاهرة، مؤسسة عز الدين.
- أم. لابي. فينست ، نظرية الأنواع الأدبية، ترجمة : د.حسن عون، مصر، مطبعة رويال.

٥. على سبيل المثال:

- مشكل الجنس الأدبي في الأدب العربي القديم . أعمال ندوة في قسم اللغة العربية، منشورات كلية الآداب، منوبة، ١٩٩٤م.
- نظرية الأجناس في التراث: جدلية الحضور والغياب. دار محمد علي الحامي، صفاقس، ٢٠٠١م.

- بلاغة الهزل وقضية الجناس الأدبية عند الجاحظ. حمادي صمود، دار شوقي للنشر، ٢٠٠٢م.
- التفاعل في الأجناس الأدبية. بسمة عروس، بيروت، الانتشار العربي، ط١ ٢٠١٠م.

٦. الخليل بن أحمد الفراهيدي ، معجم العين ، مادة (ج ، ن، س) .
٧. ابن منظور، لسان العرب، مادة (جنس).
٨. الجواهري ، الصحاح ، مادة (جنس) .
٩. الخليل ، مادة (ض، ر ، ب) .
١٠. ابن منظور ، مادة (ضرب) .
١١. الأزهري ، تهذيب اللغة ، باب (الضاد والراء) .
١٢. الخليل ، العين ، مادة (ص ، ن ، ف).
١٣. ابن منظور ، مادة (صنف) .
١٤. الأزهري ، باب (الضاد والنون) .
١٥. ابن منظور ، مادة (نحا) .
١٦. الخليل بن أحمد الفراهيدي ، مادة (ن ، و ، ع) .
١٧. ابن منظور ، مادة (نوع) .
١٨. الفيروزبادي ، مادة (نوع) .
١٩. ابن منظور ، مادة (صنف) .
٢٠. ابن منظور ، مادة (نوع) .
٢١. عبد العزيز الشبيل (نظرية الأجناس الأدبية في التراث النثري ، تونس ، دار محمد علي الحامي ، ط١ ، ٢٠٠١) : ١٤٥ .
٢٢. المصدر السابق : ١٤٥ .
٢٣. الخوارزمي (مفاتيح العلوم ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ط٢ ، ١٤٠٩ هـ ، تحقيق إبراهيم الأبياري) : ١٦٥
٢٤. ابن سينا (عيون الحكمة ، بيروت ، دار القلم ، ط٢ ، ١٩٨٠ م ، تحقيق عبد الرحمن بدوي) : ٢ .
٢٥. المصدر السابق : ٢ .
٢٦. ابن حزم (التقريب لحد المنطق والمدخل إليه، بيروت، مكتبة الحياة، تحقيق : إحسان عباس) : ٢٠ .
٢٧. الآمدي (المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين، بيروت، دار المناهل ، ط١، ١٩٨٧، تحقيق : عبد الأمير الأعسم) : ٥٣ .
٢٨. المصدر السابق : ٥٢ .
٢٩. الجرجاني (كتاب التعريفات ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ط٢ ، ١٩٩٢ م . تحقيق : إبراهيم الأبياري): ١٠٧ .
٣٠. الكفوي (الكليات ، بيروت ، دار الرسالة ، ط١، ١٩٩٢ م ، تحقيق : عدنان درويش و محمد المصري) : ٣٣٨ .
٣١. التهانوي (موسوعة كشاف اصطلاح الفنون العلوم ، بيروت ، مكتبة لبنان ، ط١ ، ١٩٩٦ م ، تحقيق : علي دحروج ، إشراف ومراجعة : رفيق العجم) ١ : ٥٩٦ .
٣٢. الآمدي : ١١٩ .
٣٣. الآمدي : ١١٩ .

٣٤. ابن حزم : ٢٢ .
٣٥. الكفوي : ٣٣٩ .
٣٦. الكفوي : ٣٣٩ .
٣٧. التهانوي : ١ : ٥٩٧ .
٣٨. التهانوي : ١ : ٥٩٦ .
٣٩. التهانوي : ١ : ٥٩٦ .
٤٠. الخوارزمي (مفاتيح العلوم) : ١٦٥.
٤١. ابن سينا ، عيون الحكمة : ٢ .
٤٢. ابن حزم ، التقريب لحد المنطق والمدخل إليه : ٢١ .
٤٣. الآمدي ، كتاب المبين : ٥٤ .
٤٤. الجرجاني ، التعريفات : ٣١٦ .
٤٥. الكفوي ، الكليات : ٨٨٧ .
٤٦. الخوارزمي ، مفاتيح العلوم : ١٦٥
٤٧. ابن حزم ، التقريب لحد المنطق : ٢٢.
٤٨. الآمدي ، كتاب المبين : ١١٩ .
٤٩. المصدر السابق : ١١٩ .
٥٠. الجرجاني ، التعريفات : ٣١٦ .
٥١. المصدر السابق : ٣١٦ .
٥٢. الخوارزمي ، مفاتيح العلوم : ١٦٦ .
٥٣. ابن حزم، التقريب لحد المنطقيين : ٣٣.
٥٤. الآمدي ، كتاب المبين : ٥٤ .
٥٥. ابن سينا ، عيون الحكمة : ١٩ .
٥٦. الخوارزمي ، مفاتيح العلوم : ١٦٦ .
٥٧. الآمدي ، كتاب المبين : ٥٤ .
٥٨. ابن سينا ، عيون الحكمة : ١٩ .
٥٩. الخوارزمي ، مفاتيح العلوم : ١٦٦ .
٦٠. ابن سينا ، عيون الحكمة : ١٩ .
٦١. الآمدي ، كتاب المبين : ٥٤ .
٦٢. الخوارزمي ، مفاتيح العلوم : ١٦٦ .
٦٣. عبد الأمير الأعسم (المصطلح الفلسفي عند العرب ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٨٩ م) : ٢٣٤ ، عن رسالة لابن سينا حققها المؤلف بعنوان ((الحدود)).
٦٤. الغزالي (معيار العلم في فن المنطق ، دار الأندلس ، بيروت ،) : ١٩٢ .
٦٥. الرازي (شرح الغرة في المنطق ، دار المشرق ، بيروت ، ١٩٨٣ ، تحقيق د : ألبير نصري نادر) : ٤٩ .
٦٦. المصدر السابق : ٥٠ .
٦٧. الخوارزمي ، مفاتيح العلوم : ١٦٥ .
٦٨. أي نوع الأنواع .
٦٩. ابن حزم ، التقريب لحد المنطق : ٢٢ .
٧٠. ابن خلدون (المقدمة ، بيروت ، دار القلم ، ط٥ ، ١٩٨٤ م) : ٤٥٥.
٧١. المصدر السابق : ٤٥٥ .
٧٢. المصدر السابق : ٤٥٥ .
٧٣. المصدر السابق : ٤٥٥ .
٧٤. أبي البركات النسفي (كشف الأسرار شرح المصنف على المنار مع شرح نور الأنوار على المنار ، بيروت ، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٦ هـ) : ٢٨
٧٥. المصدر السابق : ٢٨ .
٧٦. البركتي محمد عميم (قواعد الفقه ، كراتشي ، الصدف ليشلرز ، ط١ ، ١٤٠٧هـ) : ٢٥٣ .
٧٧. المصدر السابق : ٢٥٣ .
٧٨. التهانوي : كشاف المصطلحات : ٥٩٥.

٧٩. زين إبراهيم بن محمد بن بكر (البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، بيروت ، دار الكتب العلمية) : ٣ / ١٧٧ .
٨٠. المصدر السابق : ٣/ ١٧٧ .
٨١. المصدر السابق : ٣ / ١٧٧ .
٨٢. محمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي (التقرير والتحبير ، بيروت ، دار الفكر ، ط ١ ، ١٩٩٦) : ٣ : ٣٧٨ .
٨٣. أبو البركات النسفي : ٢٨ .
٨٤. البركتي محمد عميم : ٥٣٦ .
٨٥. زين إبراهيم : ٣ / ١٧٧ .
٨٦. ابن قدامة (المغني ، بيروت ، دار الفكر ، ط ١ ١٤٠٥) : ٤ : ٣٥.
٨٧. المصدر السابق : ٢ : ٣١٥ .
٨٨. البهوتي (كشاف القناع ، بيروت ، دار الفكر ١٤٠٢ ، تحقيق : هلال مصيلحي) ٢ : ٢٠٨ .
٨٩. عباس حسن (النحو الوافي ، القاهرة ، دار المعارف ، ط٥) : ١ : ٢٨٨ .
٩٠. التهانوي : ٥٩٤ .
٩١. عباس حسن : ١ : ٢٣ .
٩٢. وقد نقل عباس حسن مثل هذه الإجابة عن الرضي في الإجابة عن كيف يكون الجنس دالاً على الماهية المجردة ثم يكون في داخله أنواع منفصلة عنه حيث أجاب ((بأن اسم الجنس موضوع في أصله للماهية من حيث هي ثم استعمل في الجمع فهو اسم ((جنس وضعاً)) جمعي استعمالاً)) . النحو الوافي١/٢٤.
٩٣. عباس حسن : ١ : ٢٤ .
٩٤. المصدر السابق : ١ : ٢٤ .
٩٥. المصدر السابق : ١ : ٢٤ .
٩٦. ابن هشام (قطر الندى وبل الصدى ، بيروت ، المكتبة العصرية ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد) : ١٨ .
٩٧. أبو بكر الحموي (خزانة الأدب ، بيروت، دار الهلال ، ط١ ، ١٩٨٧ م) : ١ : ٥٧ .
٩٨. المصدر السابق : ١ : ١٦٧ .
٩٩. المصدر السابق : ١ : ٣٨٠ .
١٠٠. المصدر السابق : ٢ : ٤٤٠ .
١٠١. حازم القرطاجني (منهاج البلغاء وسراج الأدباء، دار الكتب الشرقية، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة):١٢.
١٠٢. : جون كوين (بناء لغة الشعر : القاهرة، دار الزهراء ، ١٩٨٥م ، ترجمة : أحمددرويش) : ٢٣ .

فهرس المصادر والمراجع :

١. ابن حزم : التقريب لحد المنطق والمدخل إليه ، بيروت ، مكتبة الحياة ، تحقيق: إحسان عباس
٢. ابن خلدون : المقدمة ، بيروت ، دار القلم ، ط٥ ، ١٩٨٤ م
٣. ابن سينا :عيون الحكمة
٤. ابن قدامة : المغني ، بيروت ، دار الفكر، ط ١، ١٤٠٥
٥. ابن منظور: لسان العرب

٦. ابن هشام: قطر الندى وبل الصدى ، بيروت ، المكتبة العصرية ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد
٧. أبو بكر الحموي : خزانة الأدب ، بيروت ، دار الهلال ، ط١ ، ١٩٨٧ م
٨. أبي البركات النسفي : كشف الأسرار شرح المصنف على المنار مع شرح نور الأنوار على المنار ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤٠٦ هـ
٩. الأزهري : تهذيب اللغة .
١٠. الآمدي : المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين ، بيروت ، دار المناهل ، ط١ ، ١٩٨٧ ، تحقيق : عبد الأمير الأعسم .
١١. البركتي محمد عميم : قواعد الفقه ،كراتشي،الصدف ليشلرز ، ط١ ، ١٤٠٧هـ
١٢. البهوتي منصور بن يونس : كشاف القناع، بيروت، دار الفكر ١٤٠٢ ، تحقيق : هلال مصيلحي
١٣. التهانوي : موسوعة كشاف اصطلاح الفنون العلوم ، بيروت ، مكتبة لبنان ، ط١، ١٩٩٦ م ، تحقيق : علي دحروج ، إشراف ومراجعة : رفيق العجم
١٤. الجرجاني : كتاب التعريفات ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ط٢ ، ١٩٩٢ م . تحقيق : إبراهيم الأبياري)
١٥. الجواهري : الصحاح .
١٦. جون كوين : بناء لغة الشعر : القاهرة ، دار الزهراء ، ١٩٨٥م ، ترجمة : أحمد درويش
١٧. حازم القرطاجني : منهاج البلغاء وسراج الأدباء ، دار الكتب الشرقية ، تحقيق : محمد الحبيب ابن الخوجة
١٨. الخليل بن أحمد الفراهيدي : معجم العين
١٩. الخوارزمي : مفاتيح العلوم ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ط٢ ، ١٤٠٩ هـ ، تحقيق إبراهيم الأبياري
٢٠. الرازي : شرح الغرة في المنطق ، دار المشرق ، بيروت ، ١٩٨٣ ، تحقيق د : ألبير نصري نادر
٢١. زين إبراهيم بن محمد بن بكر: البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، بيروت ، دار الكتب العلمية
٢٢. طه عبد الرحمن: (فقه الفلسفة (١) الفلسفة والترجمة، بيروت، المركز الثقافي العربي، ط١ ، ١٩٩٥ م) .
٢٣. عباس حسن : النحو الوافي ، القاهرة ، دار المعارف ، ط٥
٢٤. عبد الأمير الأعسم : المصطلح الفلسفي عند العرب ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٨٩ م عن رسالة لابن سينا حققها المؤلف بعنوان ((الحدود)) .
٢٥. عبد العزيز شبيل : نظرية الأجناس الأدبية ، جدة، نادي جدة الأدبي، ط١ ١٤١٥ه .
٢٦. الغزالي : معيار العلم في فن المنطق ، دار الأندلس ، بيروت

٢٧. الفيروز بادي : القاموس المحيط
٢٨. الكفوي : الكليات ، بيروت ، دار الرسالة ، ط١ ، ١٩٩٢ م ، تحقيق : عدنان درويش و محمد المصري .
٢٩. محمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي : التقرير والتحبير ، بيروت ، دار الفكر ، ط ١ ، ١٩٩٦
٣٠. المعهد العالمي للفكر الإسلامي : إشكالية التحيز (رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد) (القاهرة ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، سلسلة المنهجية الإسلامية (٩) ، ط٣ ، ١٤١٨ هـ